

«البنك الدولي: الكساد اللبناني من تدبير قيادات» تسطر منذ وقت طويل



رويترز

رابع أعلى نسبة مديونية في العالم بعد اليابان والسودان واليونان

نسبة إيرادات الحكومة من الناتج ثالث أقل نسبة بعد الصومال واليمن

قال البنك الدولي في بيان صحفي، الثلاثاء، مرفق بأحدث تقرير له بشأن لبنان، إن كساد الاقتصاد اللبناني «من تدبير قيادات النخبة في البلاد» و«يعرض للخطر الاستقرار والسلم الاجتماعي في البلاد على المدى الطويل».

وبدأ انزلاق لبنان إلى الانهيار المالي في عام 2019، نتيجة سوء إدارة الإنفاق الضخم، مما تسبب في ارتفاع الديون، وشلل سياسي مع تناحر الفصائل المتنافسة، وامتناع المقرضين الأجانب عن إنقاذ البلاد ما لم يتم إجراء إصلاحات. ويصنف البنك الدولي الأزمة ضمن أشد الأزمات عالمياً منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث دمرت بلداً كان يُنظر

إليه سابقاً على أنه مركز للثراء والليبرالية في الشرق الأوسط قبل اندلاع الحرب الأهلية بين عامي 1975 و1990. وقال البيان الصحفي نقلاً عن تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، خريف 2021 «الكساد المتعمّد في لبنان هو من تدبير قيادات النخبة في البلاد التي تسيطر منذ وقت طويل على مقاليد الدولة وتستأثر بمنافعها الاقتصادية». وتابع: «وقد استمرّت هذه الهيمنة على الرغم من شدة الأزمة. وهي واحدة من أشد عشر أزمات، وربما أشد ثلاث أزمات في العالم منذ خمسينات القرن التاسع عشر. وباتت تُعرّض للخطر الاستقرار والسلم الاجتماعي في البلاد على المدى الطويل».

وأضاف البنك في البيان الصحفي أن إيرادات الحكومة انخفضت إلى النصف تقريباً في 2021 لتصل إلى 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثالث أقل نسبة على مستوى العالم بعد الصومال واليمن.

وقال تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني: إنه يقدر أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هبط 10.5%، بينما بلغ الدين الإجمالي 183% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، ليُسجّل لبنان رابع أعلى نسبة مديونية في العالم بعد اليابان والسودان واليونان.

وقال ساروج كومار جها، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي «إن الإنكار المتعمّد في ظل الكساد المتعمّد يُخلّف أضراراً طويلة الأمد على الاقتصاد والمجتمع».

وأضاف «بعد مرور أكثر من عامين على الأزمة المالية، لم يُحدّد لبنان بعد مساراً يتسم بالمصداقية للوصول إلى التعافي والاستقرار الاقتصادي والمالي، ناهيك عن الشروع في هذا المسار».